

تقارير

نشرة أسبوعية تصدر عن مرآة البحرين





الأخبار



الطفل المعاق «سيد جعفر»: طلبوا مني اختيار تهمتي، وفاجؤوني بتهمة (قنبلة)!



مرآة البحرين تنشر وثائق توظيف «التربية» ٤٢ مُدرساً سعودياً في ظل وجود آلاف الجامعيين العاطلين



وثائق المكتبة البريطانية: آل خليغة أرادوا تبعية البحرين لإيران وبريطانيا منعت ذلك



حسين القصاب لست «المقرحي»... وبلادك ليست اسكتلندا



القصة الكاملة لـ،مصلى العيد،: «كباش، بين رجليّ دين على إيجار صالة



انفجار سترة؛ قتلى ومصابونبلا صور ولا فيديو!



جدول الأحداث

أجندة الأسبوع الأول مـن أغسـطس 2015:

استبـــاحــــة ستـــرة وإيقـاف صحيفـة الوسـط عـن الصــدور

بدأ الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2015، باستباحة جزيـرة سترة من قبل قـوات الأمـن التابعـة لـوزارة الداخليـة؛ سلسـلة مداهمـات نهاريـة ومسـائية بلغـت حسـب منتـدى البحريـن لحقـوق الإنسـان أكثـر مـن 65 لمنـازل المواطنيـن فـي سـترة، وأكثـر مـن 42 معتقـلاً، اضافـة لاعتقـال اثنتيـن مـن النسـاء، تـم الإفـراج عـن إحـداهـنّ.

إلى ذلك، بـرزت حملـة أخـرى تركـزت علـى اسـتهداف صحيفـة الوسـط؛ الصحيفـة المسـتقلة مـن الصحـف الصـادرة بشـكل رسـمي، تـم تدشـين حملـة ضـد مقـالات الكاتـب هانـي الفـردان، تلتهـا دعـوى رسـميـة مـن النائب جمـال بوحسـن ضـد الصحيفـة، ثـم صـدور بيـان مـن مجلـس النـواب ضـد مقـالات هانـي الفردان، وصـولاً إلـى إعـلان وزيـر الاعـلام إن الحكومـة سـوف تقاضـي صحيفـة الوسـط، وتوجـت الحملـة بقـرار صـدر منتصـف ليـل يـوم الخميـس 6 أغسـطس بإيـقـاف صحيفـة الوسـط عـن الصـدور.

من جانب آخر واصلت الحكومة حملتها ضد إيران، وأعلن وزير الخارجية أن البيان الصادر عن اجتماع وزرر الخارجية الأميركي جون الجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري أدان ما أسماه الدعم الإيراني للإرهاب في البحرين.

ميدانيــاً، اســتمرت التظاهــرات الســلميـة فــي عــدد مــن مناطــق البحريـــن، وقــام المتظاهــرون بإغــلاق بعــض الشــوارع كحركــة احتجاجيــة ضــد الأوضـاع الســيئة التــي تمــر بهــا البــلاد.

اقتصاديـاً، بـرزت إلـى الواجهـة تصريحـات هيئـة الكهربـاء والمـاء التـي أكـدت أنهـا تقـوم بمراجعـة الدعـم التـي تقدمـه الدولـة لـكل مـن السـلع الآتيـة: الكهربـاء، المـاء، الجازوليـن، الكيروسـين، والديــزل، وأنهـا سـتعلن عـن قرارتهـا ومـا توصلـت لـه فـي وقـت لاحـق.



«الغريفي» يدعو إلى نشر نتائج توزيع البعثات في وسائل الإعلام لإنهاء الجـدل

قال السيد عبدالله الغريفي إن «مساحة كبيرة من أبناء هذا الوطن غير راضين عن نتائج توزيع البعثات واتَّهموا الوزارة بتحكيم معايير طائفية وسياسية»، فيما استمرت التربية في نفي «كل التهم والادعاءات، ويرون أنَّ الضجَّة مفتعلة، وبدوافع مشبوهة»، معتبراً أن السبيل الوحيد لحسم الموقف وكشف الحقيقة وإنهاء الجدل في هذا الأمر هو «أن تُنشَر عبر وسائل الإعلام كُلُّ الكشوفات بمعدلاتِ عبر وسائل الإعلام كُلُّ الكشوفات بمعدلاتِ في التخصُّصات، وكيف تَّت التوزيعات، عندها فقط نستطيع أنْ نَحكمَ للوزارةِ أو عليها».

وتساءل الغريفي في حديث الجمعة الذي ألقاء مساء الخميس (30 يوليو/قوز 2015) في جامع الإمام الصادق بالقفول عن «المانعُ من نشر هذه الكشوفات، وهذه الرغبات والتخصُّصات، والتوزيعات؟»، معتبراً أن «الشفافية، والمُكاشفة، والمُصارحة هي الطريقُ لمعالجة الكثير من الأزمات في كلِّ المجالات، وهو الطريقُ لإنهاءِ التعقيداتِ بين مؤسَّساتِ السُّلطةِ والمُواطنين،

وهـو الطريـقُ لتأسـيس حقـوق المواطنـةِ الصالحـة».

وختم الغريفي خطابه بإدانة تفجير سترة قائلاً إنه: «عملٌ شائنٌ، ومُجرَّمٌ، ومُدانٌ، ومرفوضٌ، ويُمثَّل جُنُوحًا نحو العنف، والعبث، وتأزيم الأوضاع، ونشر الفوضى»، داعياً إلى «جُهودٍ حقيقيةٍ صادقةٍ في مواجهة الأزمات، ومعالجة الإشكالات، لكي نُغلق الطريق أما حملة التطرُّفِ، ومُهندِسي الفتن، وصُنَّاع العنفِ، وكلَّ العابثين بأمنِ الأوطان» على حد قوله.



«عبداللهيان»؛ عناصر متطرفة في حكومــة البحريــن أحدثــت شــرخاً بيــن الحكومــة والشـعب

أسف مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبداللهيان، لما وصف ه ب «السلوك الطائفي لبعض العناصر المتطرفة داخل الحكومة البحرينية وتوجيههم الإساءة المتعمدة للعقائد الدينية للمسلمين» وهو ما أدى إلى «حدوث شرخ عميق بين الحكومة والشعب».

واعتبر عبداللهيان في تصريحات نقلتها وكالة

الأنباء الإيرانية أن «استمرار الانتهاك المبرمج لحقوق الإنسان وتصعيد الأجواء الأمنية في البحرين سوف يؤدي إلى تفاقم الأوضاع أكثر». ونصح اللهيان وزير خارجية البحرين «بالاضطلاع بدور إيجابي وبناء تجاه الأمن الشامل في المنطقة، وإقرار المصالحة الوطنية بين حكومة البحرين وشعبها بدلا من إثارة وتشجيع الفتن الطائفية في البحرين والمنطقة». وكان عبداللهيان نفى اتهامات البحرين بضلوع بلاده في تفجير سترة الذي أودى بحياة اثنين من الشرطة وأدى لجرح 6 آخرين.

النيابــة العامــة تقــول إن «العــرادي» أمّــن علــى حياتــه مــن الانتحــار

قال رئيس نيابة العاصمة (الجمعة 31 يوليو/ تموز 2015) إن «النيابة تكثف كل الجهود من أجل الكشف عن حقيقة واقعة وفاة المواطن علي العرادي، للتعرف على الظروف والملابسات التي أحاطت بالوفاة».

وأشار في تغريدات عبر حساب النيابة العامة على «تويتر» إلى أن «ما ثبت من معاينة النيابة من أن الجثة قد وجدت مقيدة من العنق والرجلين بسلم حوض السباحة بينما كانتا اليدان حرتين غير مقيدتين، وكذا إلى ما سبق أن أفاد به الطبيب الشرعي من أن الوفاة قد نشأت عن سبب وحيد هو الغرق، وتحقيقاً لما تقدم فقد قامت النيابة باستدعاء عدد من ذوي المتوفى ومن خلطائه وأصدقائه، واستمعت لأقوالهم من أجل استخلاص غاية ما لديهم من معلومات عن المتوفى».

وأضاف «قرر جار للمتوفى بأن الأخير طلب منه

في يوم الواقعة توصيله إلى مكان ما منطقة أم المحصم، فاصطحبه في سيارته إلى حيث أرشده»، متابعا «وقد تبين من التحقيق أن ذلك المكان يقع بالقرب من العقار الذي عثر فيه على جثته، وكان بلوغهما ذلك المكان قبل حوالي ساعتين من اكتشاف الجثة».

وذكر أنه «ثبت من التحقيقات التي أجريت أن المتوفى قد تعرض لضائقة مالية شديدة ترتب عنها حل شركة كان يساهم فيها، وأنه كان مديناً لعدد من الأشخاص حيث سبق أن تحصل منهم على مبالغ مالية لاستثمارها، إلا أنه قد خسر تلك الأموال ومن ثم اضطر إلى الحصول على قرض مصرفي لسداد ديونه ورغم ذلك عجز عن سدادها بالكامل، في حين ذكر بعضهم أن المتوفى كان يوصيهم في الآونة الأخيرة بالمحافظة على أسرته ورعايتهم».

وأضاف «ثبت أيضاً أن المتوفى قام بالتأمين على حياته لدى إحدى الشركات المتخصصة وذلك بتاريخ 1 يوليو 2014 أي قبل عام من الواقعة، وقد شملت وثيقة التأمين حالة الانتحار إذا تمت بعد مرور سنة من تاريخ بدء التأمين، فضلاً عن إبرامه وثيقة تأمين مماثلة لدى شركة أخرى تشمل أيضاً حالة الانتحار، وقد استمعت النيابة في هذا الصدد إلى أقوال ممثلي شركتي التأمين واطلعت على الوثيقتين سالفتي البيان».

وأكد رئيس النيابة على أن التحقيقات لا زالت مستمرة بلا انقطاع لجمع كافة الأدلة الظرفية والمادية.

أبدت عائلة المرحوم علي العرادي رفضها فرضية انتحار الفقيد، ذاكرة أن لديها من الأدلة ما يفند منحى النيابة العامة الذي سار فيه بيانها الأخير بهذا الشأن.

وشددت العائلة على أن «حياة الفقيد ملؤها العمل الصالح والإيان بقضاء الله وقدره وألا يعصي الله في أبسط الأمور وما هذا إلا تعذيب أريد منه ابتزازه والضغط عليه؛ ما أدى إلى قتله وإلقائه في بركة السباحة وأن سيرة علي تؤكد التزامه الديني في عباداته وجميع معاملاته الدنيوية صغيرها وكبيرها وكان كثير السؤال حتى في الشبهات».

وأفادت بأن «هناك ضرباً واضحاً في جسد الفقيد في أنحاء جسمه مع تقييد اليدين أيضاً والرجلين والرقبة ولاسيما الضربة على الرأس التي عاينها كل من حضر جنازته وأغلب المتخصصين الذين أثبتوا أن هذه الضربة ليست من آثار التشريح بل هي قبل التشريح وأن هناك نزيف دم استمر عند تغسيله من الرأس والأنف والفم».

وتابعت «نحن مصرون على استخراج جسد الفقيد وعرضه على لجان وأطباء متخصصين ومحايدين للوقوف على الحدث وعرضه بما هو واقع».

وأردفت «علي كان مهدداً من فترة طويلة في قضية خسائر مالية لمستثمر متنفذ والتي حكمت المحكمة في نهاية المطاف لصالح على، إلا أن الشخص المتنفذ استمر في تهديده

ووعيده حتى بعد الحكم، وما إلقاؤه في بركة السباحة وتقييده إلا محاولة واضحة لإخفاء آثار التعذيب والتنكيل بجسده الطاهر».

وأكملت العائلة «من الشبهات التي تثير التساؤل، هي توصيل الفقيد إلى أم الحصم مع جاره الذي أكد أن لا وجود لأثر غير طبيعي على علي، علماً بأن موعده معه كان في الليلة السابقة للحادث والتي أجّلها علي وذلك بسبب طلب من الذين سيلتقي بهم وعندما أوصله إلى منطقة أم الحصم أكد علي أن لا داعي لانتظاره أو المجيء إليه وأنهم سيرجعونه بحسب ما أفاد جاره الذي أوصله للمكان».

وواصلت «ما عرفناه يؤكد أن علي كان على موعد سابق مجموعة ما، وهذه المجموعة أخرت الموعد إلى الليلة التي بعدها وهل هي مصادفة أن تكون البناية التي تحت الإنشاء تغلق أبوابها الساعة الخامسة عصراً في كل يوم عدا يوم الحدث، ألا يوجد تساؤل كبير لعدم إغلاق البناية في هذا اليوم الوحيد الذي حتماً تم استدراج على إلى هذه المنطقة».

وقالت: «هذه تساؤلات عدة نطلب من النيابة العامة التريث وعدم إغلاق الملف حتى يتم البحث بشكل أكثر لتتضح الأمور».

وختمت العائلة بأننا «نؤكد أننا سائرون في هذه القضية من خلال القضاء بتوكيل محام، وهذا ما شرعنا فيه لإعادة فتح القضية للبحث بجدية وعدم الاعتراف بالتقرير الطبي إلى أن يظهر الحق ويقدم الجناة للعدالة».



الشيخ محمد صنقور؛ تفجير سترة مدان لكنه لا يبرر الانتهاكات وازدراء الطائفة الشيعية

قال الشيخ محمد صنقور إن «العنفَ يُولًدُ المزيدَ من العنف ثم لا يُساهمُ إلا في تفاقم الأزمةِ وتعسُّرِ الوصولِ إلى حلحلتِها» مؤكداً على حقوق الشعب «المشروعة» التي يسعى لتحصيلها بالوسائل السلمية، وفي الوقت الذي أدان فيه صنقور تفجير سترة إلا أنه أكد على أن ذلك لا يعني تبرير الانتهاكات التي أعقبت الحادثة، كما لا يبرر الازدراء بمجمل الطائفة (الشبعية) في البلاد.

وأضاف في خطبة الجمعة بجامع الصادق بالدراز أمس 31 يوليو/ة وز 2015 أن «اعتماد العنفِ بمختلفِ صوره وبمختلفِ مراتبِه منافِ للدينِ هذا الشعب وقيمِه وهو لن يتخلَّى عن لدينِ هذا الشعب وقيمِه وهو لن يتخلَّى عن قيمِه التي يُؤمنُ بها وإنْ قستِ الظروف (...) فالعنفَ يُولِّدُ المزيدَ من العنف ثمَّ لا يُساهمُ الا في تفاقم الأزمةِ وتعسُّرِ الوصولِ إلى حلحلتِها، فحدارِ من الانزلاقِ في هذا المطبِّ الخطيرِ والمفضي إلى عواقبَ وخيمة تنضرُّ بمصلحةِ والمفضي إلى عواقبَ وخيمة تنضرُّ بمصلحةِ الوطن وأهلِه، وتحولُ دون القدرةِ على التنبؤِ بما تَبوؤلُ إليه الأمور، والعاقلُ لا يخطو إلا في حدود ما يُبصرُه».

وأردف «لكم فيما وقع في عدد من الدولِ عِظة وعِبرة، فهم حين اعتمدت أطراف لهتباينت العنف وسيلة لمعالجة قضاياهم لم يَحصدوا سوى المزيد من التعقيد لأزماتهم، وبات من العسير عليهم بعد الاحترابِ والاقتتالِ أنْ يجدوا لأزماتهم مخرجاً يُعيد لِل أوطانِهم الأمن والاستقرار».

وشدد صنقور على أنَّ «العنفَ المتبادَلَ هو الخلاَّق للمناخِ الحاضنِ للطائفية، وبه وعليه يتغذَّى هواتُها والمحرِّضونَ عليها، والعنفُ هو الورقةُ الرابحةُ التي تمنحُ المتربِّصين فرصةَ الابتزاز، والعنفُ هو الذريعةُ التي يتذرَّعُ بها مَن لا يزالُ يُروِّجُ لدعوى انَّ هذا الشعب ينطوي على أجنداتٍ مشبوهة، وهو الذريعةُ الجاهزةُ للقبضةِ الأمنيةِ الخانقةِ والجاهمةِ وقليلةً على الصدور».

وأشار إلى أن «العنفُ من أيًّ صدرَ مضافاً إلى منافاته لقيم الدينِ والإنسانِ فإنَّه سلوكٌ غيرُ محمودِ العواقِب، ومجازِفٌ بمصلحتِه وبوطنِه كلُّ من اتَّخذَ العنفَ وسيلةً لتحصيلِ غاياتِه، فهو لن يصلَ إلى غاياتِه وقد خسَرَ انسانيتَه». فهو لن يصلَ إلى غاياتِه وقد خسَرَ انسانيتَه». وختم الشيخ محمد صنقور بالقول «أما التفجيرُ الذي وقعَ في جزيرةِ سترة بحسبِ ما ورد في الأخبار فهو مُدانٌ دونَ ريب إلا أنَّ ما ورد في الأخبار فهو مُدانٌ دونَ ريب إلا أنَّ إدانةَ هذا العملِ المُدانِ لا يُبرِّرُ الازدراءَ بمجمل إلمُدانِ لا يُبرِّرُ الازدراءَ بمجمل الطائفةِ في البلد والذي نشطت له الكثيرُ من الأصواتِ والأقلمِ على مواقعِ التواصلِ المجتماعي وغيرها، فقد طفحتْ هذه المواقعُ الوان في أعقابِ هذا الحدثِ المُدان بمختلفِ ألوان في أعقابِ وعبائرِ التخوين والازدراءِ بمجمل

الطائفة، وهذا لا يسوغُ ولا يصحُّ منطقِ الدين والعقل، فالسبابُ والتعميمُ والقاءُ التُهمِ جُزافاً دون تثبُّتٍ ولا يقينٍ يسلمُ المعتذرُ به عند الله تعالى كلُّ ذلك لا يسوغُ مقتضى قيم الدين ومنطقِ العقل. وإنَّ الإنصافَ والخشيةَ من الله تعالى يقتضيانِ إدانةَ هذا العملِ الشائنِ من أيًّ صدر بعيداً عن لغة التحريضِ والتخوينِ والإزدراء، فإنَّ هذه اللغة َ مِقتُها الدينُ الحنيف، تذكِّروا انَّ للدنيا ما وراءَها».

«الأيام»: إيـران تديـر غرفـة عمليـات «إرهابيــة» مــن خــلال «منتديــات» القــرى الإلكترونيــة

قالت صحيفة الأيام المملوكة لمستشار الملك الإعلامي نبيل الحمر، إن إيران تمتلك «غرف خاصة» في منتديات إلكترونية تدير من خلالها عمليات التجفير التي تشهدها البحرين بين فترة وأخرى ضد قوات الأمن.

ولفتت إلى أن «التواصل يكون بعيداً عن تويتر والفيس بوك نهائياً إضافة إلى التقليل من استخدام خدمة البلاك بيري نظراً لوجود ثغيرات قد تكشف هوية باقي الإرهابيين». وأوضحت الصحيفة نقلاً عن شخص يدعي «ظافر الزياني» أن الأساليب المعتمدة لدى «الإرهابيين» هي «الهجمات الشخصية على الخصوم بحسابات وهمية تدار من خارج البحرين، ويعملون على جمع معلومات خاصة عن عائلته والتشهير به وتشتيت انتباهه في خدمته لقضيته الوطنية مما يؤدي إلى وقوفه خاماً».

وقال الزياني للصحيفة إنه يدير مع فريق

يعمل معه، حملات إلكترونية داعمة للحكومة في البحرين، ويقوم فريقه بترجمة البيانات الرسمية إلى 8 لغات عالمية، كما يقومون بأعمال أخرى كتنشيط الأوسمة الداعمة للحكومة.

وتستخدم السلطات العديد من الأشخاص للقيام بحملات تشوّه فيها مواقف المعارضة والغالبية المناهضة للحكومة، كما يتركز جزء مهم من عملها على محاولة تفنيد ادعاءات المعارضة، وتلميع الموقف الرسمي الذي يواجه العديد من الانتقادات بسبب السجل الحقوقي السيء للبلاد من قبل منظمات حقوقية ودول غربية.

البحرينيـة لحقـوق الإنســان: ٦٠ مسـيرة و٤٢ معتقــل فــي الأســبوع الأخيــر مـــن يوليــو

قالت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان إنها رصدت 42 حالة اعتقال للأسبوع الرابع من شهر يوليو/ة وز الماضي «بينهم طفلان، حيث تم الإفراج عن اثنين فيما بعد»، فيما بلغت المسيرات السلمية 60 مسيرة في مختلف مناطق وقرى البحرين.

وأضافت الجمعية في بيانٍ لها إن المداهمة»، لمنازل المواطنين بلغت «أكثر من 36 مداهمة»، كما وثقت تعرض أكثر من 3 مناطق للقمع الجماعي «وبلغت عدد مرات القمع أكثر من 4 مرات، باستخدام الغازات المسيلة للدموع والسلاح الانشطاري (الشوزن)، أثناء قمع الاحتجاجات».

ورصدت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

تنظيم 34 وقفة تضامنية مع المعتقلين في كل من (السنابس، المالكية، سلماباد، المرخ، البلاد القديم، المعامير، النعيم، سترة، العكر، إسكان عالي، شهركان، الدراز، عذاري، المقشع، بوري، عراد، مدينة حمد، مقابة، المصلى، النبيه صالح، سماهيج، الدير، بني جمرة، وجدحفص» وشملت هذه الوقفات اعتصامات وزيارات تضامنية وأمسيات دعائية، وفق البيان.

«الإعــلام» توجّــه إنــذاراً لصحيفــة الوســط

نشرت صحيفة الوسط المُقربة من المعارضة رسالةً تلقتها من هيئة شئون الإعلام تضمنت إنذاراً للصحيفة بسبب مقال للكاتب هاني الفردان بعنوان «ولن ترضى عنك» والمنشور السبت الماضي 1 أغسطس/آب 2015، وتناول مقال الفردان الأشخاص المحسوبين على السلطة، الذين يحاولون التشكيك والتخوين في شخصيات إعلامية وسياسية معارضة.

وجاء في إنذار هيئة شئون الإعلام الآتي:

بالإشارة إلى عمود الكاتب هاني الفردان المعنون «ولـن تـرضى عنـك...» والمنشور في صحيفة الوسـط ليـوم السبت الموافق 1 أغسـطس 2015 في عددهـا رقـم 4711.

نفيدكم بأن العمود المشار إليه تضمن معلومات غير صحيحة، تعد مخالفة للمرسوم بقانون رقم 47 لسنة 2002م بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، لذا فأن هيئة شؤون الإعلام توجه لصحيفتكم هذا الإنذار بوجب المادة (84) منه. مؤكدين على ضرورة

نشره في أول عدد يصدر بعد تلقيه طبقاً لنص المادة سالفة الذكر.

وتتطلع هيئة شـؤون الإعـلام مـن صحيفتكـم الالتـزام بتحـرّي الدقـة في ظـل حريـة الصحافـة والتعبـير التـي كفلهـا الدسـتور ونظمهـا المرسـوم بقانـون رقـم 47 لسـنة 2002م بشـأن تنظيـم الصحافـة والطباعـة والنـشر، لنمـو المجتمـع وارتقـاءه بالمعرفـة المسـتنيرة وكل مـا يتعلـق عصالـح الوطـن وجميـع المواطنـين

مدير إدارة وسائل الإعلام يوسف محمد إسماعيل



«مركز البحريـن»؛ اعتقال ٤٧ شـخصا خلال أسـبوع

قال مركز البحرين لحقوق الإنسان إنه رصد في الأسبوع الماضي (27 يوليو حتى 2 اغسطس) 47 حالة اعتقال تعسفي، دون إبراز أذن قبض من بينهم طفلين أحدهما من قرية سماهيج والآخر من قرية المرخ.

ولفت إلى أن 28 حالة من بين هؤلاء من منطقة سترة تم اعتقالهم بعد أن أعلنت وزارة الداخلية عن وقوع التفجير في منطقة سترة وباقي الحالات من مناطق مختلفه، وكانت أغلب حالات الاعتقال عبر مداهمات للمنازل. وبين أنه تم الإفراج عن 8 أشخاص في وقت لاحق من ضمن الإحوائية المرصودة.



مجلـس الـوزراء يوجــه إلــــ اتخــاذ إجــراءات ضــد صحيفــة الوســط

قال وزير شؤون الإعلام عيسى عبدالرحمن الحمادي إن الوزارة بصدد اتخاذ إجراءات قانونية حيال وسائل إعلام محلية على خلفية نشر معلومات غير صحيحة حول الشأن البحريني وفق توجيهات صدرت الإثنين 3 أغسطس/آب 2015 عن مجلس الوزراء.

وأضاف إن الوزارة بصدد مخاطبة جهات إعلامية دولية نقلت معلومات غير دقيقة حول الشأن البحريني، دون أن يستبعد تدارس الخيارات القانونية حيالها فيها إذا لم تتعاون. وأردف «ما تم مناقشته خلال جلسة مجلس الوزراء كان يتعلق بوسائل إعلام محلية وأخرى دولية، وبصفتى وزيراً لشؤون الإعلام قمنا بإطلاع المجلس على ما تقوم به الوزارة من رصد وتحليل ومتابعة واتخاذ كافة الإجراءات في هـذا الشـأن مـن خـلال تطبيـق القوانـين المحلية بالنسبة للوسائل المحلية، أما بالنسبة للدولية فيتم مخاطبتها وتصحيح أي معلومات لم ترد بشكل دقيق حول البحرين والطلب من هـذه الوسائل استقاء معلوماتها من مصادر موثوقة، وفي حال عدم تعاونها نبحث الخيارات القانونية حيالها».

وتابع «فيها يتعلق بالمؤسسات الإعلامية المحلية نحن نطبق قانون الصحافة 2002 ولكن أيضا يتم التنسيق مع جهات أخرى إذا تطلب الأمر تنفيذ قوانين أخرى وإجراءات أخرى تهس هذا الجانب، وإذا كان هناك أي حالات معينة خلال الفترة القادمة سيتم التعامل معها، وكما تعلمون فقد اتخذت الوزارة إجراءات ضد بعض وسائل الإعلام في هذا الشأن وأيضا الوسائل الدولية فقد تم نشر ردود حيال ما تناولته».

يشار إلى أن صحيفة الوسط نشرت اليوم إنذاراً من هيئة شئون الإعلام بسبب مقال نشرته الصحيفة للكاتب هاني الفردان.

«النــواب»: مشــاركة «بوحســن» فـــي اجتماعــات «مجاهـــدي خلــق» شــخصية

قالت الأمانة العامة لمجلس النواب إن مشاركة النائب المتشدد جمال بوحسن في اجتماعات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المسلحة، لا تمثل مجلس النواب، وإنها كانت شخصية.

وأضافت في ردّها على مقال للكاتب في صحيفة الوسط هاني الفردان إن ما أورده هي «ادعاء وافتراء وكذب ضد المؤسسة التشريعة».

وتابعت «يواصل الكاتب هاني الفردان في مقالاته المسيئة ضد مجلس النواب بالكذب والافتراء، النابع من موقفه الشخصي المتشدد، وأسلوبه المتشنج، وتودُّ الأمانة العامة أن تؤكد رفضها التام لما ورد من افتراءات وكذب في مقالات الكاتب بأن مجلس النواب «يدعم»



تأجيـل محاكمـة المعـارض مجيـد ميـلاد حتـى ١٣ سـبتمبر مـــ اسـتمرار حبسـه

رفضت محكمة بحرينية (الثلاثاء 4 أغسطس/ المعارض الله الإفراج عن القيادي المعارض مجيد ميلاد، وأرجأت النظر في القضية حتى (13 سبتمبر/ أيلول المقبل)، مع استمرار حبسه بتهمة التحريض على عدم الإنقياد للقوانين. وطلب فريق الدفاع عن ميلاد الإفراج عنه ونسخة من القرص المرن الخاص بالواقعة والاستماع لشهود الاثبات، إلا أن المحكمة

رفضت طلب الإفراج عنه.

إلى ذلك قالت النيابة العامة بأن المحكمة السغرى الجنائية الدائرة الرابعة عقدت اليوم الثلثاء (4 أغسطس / آب 2015) جلستها ونظرت في قضية قيام أحد الأشخاص بالمشاركة في محفل عام وتحريضه بشكل علني على خرق القانون في شأن عدم الالتزام بالضوابط القانونية، وقد مثل المتهم رفقة محاميه أمام المحكمة في جلسة علنية مبدياً دفاعه وطلباته، في حين طلب ممثل النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام على المتهم مؤكداً على ما استندت إليه النيابة من أدلة ثبوتية تدين المتهم فيما اقترفه من جرم.

وأضاف المالكي أنه سبق للنيابة العامة التصريح بأنها قد باشرت التحقيق في البلاغ الوارد إليها من مديرية شرطة محافظة العاصمة والمتضمن قيام أحد الأشخاص بالمشاركة في ندوة عامة حرض خلالها وبشكل علني على خرق أحكام القانون لا سيما بشأن تنظيم المسيرات وعدم

منظمة مجاهدي خلق الإيرانية التي تنتهج «الحراك المسلح» في إيران».

وأضافت إن «مواقف وتصريحات السادة

النواب الفردية تمثل أشخاصهم، وأن مشاركتهم في الفعاليات الخارجية التي أشار لها الكاتب في مقالاته المسيئة، ليست رسميّة من مجلس النواب، وبالتالي فإن هذا الادعاء المتكرر وما سبقه من تساؤلات في عدة مقالات مسيئة، تعدُّ جهلاً متعمدًا للعمل البرلماني، ومحاولة لتبرير مقالات الكاتب، وتجاوزًا صريحًا لحرية الرأى والتعبير المسئولة، والمكفولة دستوريًّا». ودعت الأمانة العامة لمجلس النواب إدارة الوسط، و جمعية الصحفيين بالقيام بـ «توجيه كل من يارس الإساءة والافتراء والكذب باسم حريـة الـرأي والتعبـير، والقيـام بالـدور المهنـي والموضوعي والأمانة الصحافية، وبيان الموقف الصريح ضد كل من يسيء للحرية الإعلاميَّة وللمؤسَّسة التشريعية الدستورية في مملكة البحريـن» عـلى حـد قولهـا.

الالتزام بالضوابط القانونية المقررة، واستجوبت المتهم بحضور محاميه وواجهته بالعبارات التي وردت في كلمته المسجلة وأمرت بحبسه احتياطيا على ذمة التحقيق بعد أن وجهت إليه تهمة التحريض علانية على عدم الانقياد للقوانين وقت إحالته للمحاكمة الجنائية.



للمــرة الثالثــة منـــذ ٢٠١٢؛ اعتقـــال صديقــة البصــري مـــن مطــار البحريـــن الـدولـــي

اعتقلت السلطات الأمنية اليوم الأربعاء المواطنة صديقة البصري. وقال نشطاء إن أمن مطار البحرين الدولي ألقى القبض عليها فيما كانت تنوي السفر إلى الإمارات العربية المتحدة. ولم يتبين حتى الساعة سبب اعتقالها. وسبق أن اعتقلت البصري مرتين واحدة في 2012 بتهمة «جرح مشاعر شرطي» حيث حكم عليها بالسجن 6 أشهر أنهتها في 17 يوليو/ تهمة موز 2013. كما اعتقلت مرة أخرى بتهمة «دهس ضابط شرطة» يوم «تحرد البحرين» المسيف قبل أن تقوم السلطات بالإفراج عنها السيف قبل أن تقوم السلطات بالإفراج عنها في سبتمبر/ أيلول 2014.

مركــز البحريــن لحقــوق الإنســان؛ اعتقــال صديقــة العلــوي ضمــن الاعتقــالات التعســفيةبعــد تفجيــر ســـترة

اعتقلت السلطات الأمنية اليوم الأربعاء المواطنة صديقة العلوي من منطقة سترة المهزة. وقال مركز البحرين لحقوق الإنسان إن «السلطات مستمرة في الاعتقالات التعسفية بعد تفجير سترة وأنباء عن اعتقال سيدتين هما صديقة البصري وصديقة العلوي».

وكانت السلطات قد اعتقلت ثلاثة أخوة لها في حملة الاعتقالات التي باشرتها منذ تفجير سترة، وهم: محمود العلوي، عادل العلوي وضياء العلوي. وصديقة العلوي هي البحرينية الثانية التي يتم اعتقالها هذا اليوم؛ حيث ألقت سلطات مطار البحرين الدولي أيضاً على المواطنة صديقة البصري. فيما لم تتضح أسباب اعتقالهما بعد.



بدأت وزارة التربية والتعليم الأربعاء (5 أغسطس/ آب 2015)، بالإعلان عن نتائج تظلمات الطلبة المتفوقين في خطة البعثات، إذ تلقى طلبة اتصالات من الوزارة تبلغهم بالنتيجة.

وفي ذلك قال عدد من الطلاب المتفوقين، إنهم تلقوا اتصالات من موظفي وزارة التربية والتعليم تخبرهم بأنه لم يتم قبول تظلماتهم، دون توضيح الأسباب، على رغم أن معدلاتهم تفوق الـ 98 في المئة.

وتابعوا بأنهم قاموا بتقديم طلبات التظلم في أول يوم تثبيت للقبول وقبل فتح باب التظلم والذي حددته الوزارة في الثالث من الشهر الجارى على أن يستمر أسبوعا.

وأضافوا بأن البعثات المتبقية هي تلك التي لا تلقى إقبالا من المتفوقين سيما الذين تفوق معدلاتهم الـ 98 في المئة، كبعثات في اللغة العربية وعلم الاجتماع والدراسات الإسلامية إلى جانب التاريخ واللغة الإنجليزية والتربية والمينية والفيزياء والكيمياء وعلم المكتبات والسياحة والرياضيات واللغة الإنجليزية فرع فرنسي، إذ بينوا بأن كثيرا منها تشهد اكتفاء ذاتيا في سلك التدريس وسوق العمل بالنسبة للإناث باعتراف وزارة التربية والتعليم على حد وصفهم.

وقالت صحيفة الوسط بأن المتبقي من البعثات لطلبة المدارس الحكومية جميعها تنحصر في جامعة البحرين وبوليتكنك البحرين والجامعة

الملكية للبنات وهناك بعثات للسعودية في الشريعة والتي غالبا ما يقبل عليها الذكور فقط، إلى جانب بعثة لعلم المكتبات والمعلومات في كليات الهيئة في دولة الكويت والتي لا تمنح البكالوريوس.

وفي سياق ذي صلة، تحدث آخرون من الطلبة المتفوقين والذين حصلوا على منح مالية فقط، بأنهم يعتزمون الدراسة في الخارج، مطالبين وزارة التربية والتعليم بتسهيل الإجراءات، إذ قالوا: «400 دينار فقط في السنة هي مكافأة تفوقنا، والوزارة قبل الجميع تعلم جيدا بأن هذا المبلغ لا يكفي متطلبات الدراسة في أي مكان في العالم، لذا نأمل أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وتفعل تصريحاتها على أرض الواقع بشأن النظر في مقدار المنح المالية للطلبة المتفوقين وزيادتها».



هيئـة شــؤون الإعــلام تقــرر وقــف صــدور وتــداول صحيفــة «الوســط»

قررت هيئة شؤون الإعلام وقف صدور وتداول صحيفة الوسط حتى إشعار آخر. وعللت الهيئة قرارها في بيان نشرته وكالة أنباء البحرين الرسمية «بنا» اليوم الخميس (6 أغسطس/ آب 2015) ب»مخالفتها القانون وتكرار نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى».

عبدالله الشـملاوي: إيقــاف «الوســط» قــرار إداري معــاب بعــدم ا لشــر عية

قال المحامي عبدالله الشملاوي إن قرار وقف صحيفة «الوسط» إدارياً «معاب بعدم المشروعية». وأوضح في حسابه على شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» بأن «المادة رقم (28) من القانون(47-2003) تنص على عدم جواز تعطيل الصحف إلا بحكم القضاء». وقررت هيئة شؤون الإعلام بشكل مفاجيء وقررت هيئة شؤون الإعلام بشكل مفاجيء صدور وتداول صحيفة «الوسط» حتى إشعار أخر. وعللت الهيئة قرارها في بيان نشرته وكالة أنباء البحرين الرسمية «بنا» اليوم الخميس (6 أنساء البحرين الرسمية «بنا» اليوم الخميس (6 نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى».

ولم ينص قرار الهيئة على مدة الإيقاف أو ما إذا كان يحق إلى الصحيفة اللجوء إلى القضاء. لكن قانون المطبوعات البحريني الصادر في العام 2012 الذي لقي انتقادات واسعة عند إقراره ممنح السلطات إمكانية تعطيل الصحيفة لمدة سنة. وتقول المادة (85) من القانون «مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر، يجوز الحكم بتعطيل الصحيفة مدة لا تجاوز سنة أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية لمملكة البحرين أو إذا تبين أنها حصلت بغير إذن من الوزارة من أية دولة أو جهة أجنبية على معونة أو مساعدة ولية أو منبية على معونة أو مساعدة

أو فائدة في أية صورة كانت ولأي سبب وتحت أي حجة أو تسمية».

وكانت هيئة شئون الإعلام قد وجهت إنذاراً إلى صحيفة «الوسط» في 4 أغسطس/ آب المجاري إثر نشر مقال للكاتب بالصحيفة هاني الفردان، ومدير موقع «صوت المنامة»، انتقد فيه تخوين المواطنين الشيعة ومشاركة برلمانيين بعرينيين في جلسات منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية. وجاء في الإنذار «نفيدكم بأن العمود المشار إليه تضمن معلومات غير صحيحة، المشار إليه تضمن معلومات غير صحيحة، تعد مخالفة للمرسوم بقانون رقم 47 لسنة للمران تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، لذا فإن هيئة شؤون الإعلام توجه لصحيفتكم هذا الإنذار بموجب المادة (84) منه. مؤكدين على ضرورة نشره في أول عدد يصدر بعد تلقيه طبقاً لنص المادة سالفة الذكر».

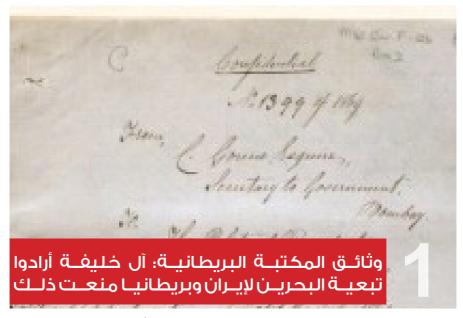
بدوره، فقد وجه مجلس الوزراء البحريني في 3 أغسطس/ آب إلى اتخاذ إجراءات بعق الصحيفة. وقال وزير شؤون الإعلام عيسى عبدالرحمن الحمادي في مؤقر صحافي إن «الوزارة بصدد اتخاذ إجراءات قانونية حيال وسائل إعلام محلية على خلفية نشر معلومات غير صحيحة حول الشأن البحريني وفق توجيهات صدرت الإثنين 3 أغسطس/ آب وفق توجيهات صدرت الإثنين 3 أغسطس/ آب

وأضاف «إن الوزارة بصدد مخاطبة جهات إعلامية دولية نقلت معلومات غير دقيقة حول الشأن البحريني، دون أن يستبعد تدارس الخيارات القانونية حيالها فيما إذا لم تتعاون»، مضيفاً بأن «ما تم مناقشته خلال جلسة

مجلس الوزراء كان يتعلق بوسائل إعلام محلية وأخرى دولية».

وتابع «فيها يتعلق بالمؤسسات الإعلامية المحلية نحن نطبق قانون الصحافة 2002 ولكن أيضا يتم التنسيق مع جهات أخرى إذا تطلب الأمر تنفيذ قوانين أخرى وإجراءات أخرى قس هذا الجانب».

لكن حتى مع نشر الإنذار الكتابي، فإن قانون المطبوعات يمنح السلطات مواصلة إنزال عقوبات على الصحيفة. وتنص المادة (84) منه على أنه «يجوز للوزارة أن تنذر الصحيفة إذا نشر فيها ما يخالف أحكام هذا القانون أو أحكام قانون العقوبات وعلى رئيس التحرير أو المحرر المسئول نشر نص الإنذار في أول عدد يصدر بعد تبليغه به. ولايحول ذلك دون توقيع العقوبات المقررة في هذا القانون بسبب ما أنذر من أجله».



تستميت العائلة الحاكمة البحرينية في تصوير المواطنين الشيعة بأنهم «عملاء إيران». وكذلك تفعل وسائل الإعلام المحلية المملوكة لها. لكن من هم عملاء إيران حقاً؟ فيما يلي وثيقة بريطانية سرية قامت بترجمتها ونشرها مؤخراً «مكتبة قطر الرقمية» المدعومة من الحكومة القطرية ضمن اتفاقية مع المكتبة البريطانية لترجمة الأوراق والسجلات الخاصة بمكتب الهند. وهي تظهر محاولات حاكم البحرين السابق محمد بن خليفة آل خليفة (1842 ـ 1867) استتباع البحرين بإيران.

كاتب الوثيقة هو تشارلز جون، سكرتير حكومة المملكة المتحدة في بومباي، وهي عبارة عن رسالة وجهها في 8 يوليو/ تموز 1869 إلى المقيم السياسي في الخليج العربي بعد تضمينها معلومات عن شئون البحرين.

تقول الوثيقة إن حاكم البحرين محمد بن خليفة آل خليفة، سادس الحكام من عائلة آل خليفة بعد انتقالهم من الزبارة في قطر والسيطرة على البحرين «قدم عريضة إلى حاكم فارس يصرح فيها بأن البحرين تابعة لبلاد فارس ولن تخضع بعد الآن إلى الإمام فيصل بن تركي آل سعود وبأنه ينوي حشد القبائل العربية من الكويت إلى مكة بهدف حماية طريق الحجيج المتوجهين إلى مكة».

وتقول أيضاً إن محمد بن خليفة وجه رسالة أخرى في 9 أبريل/ نيسان 1860 «إلى سمو حسام السلطنة يؤكد فيها على أن البحرين جزء من الأراضي الفارسية وأن سكانها رعايا فارسيون، ويناقش فيها ترتيبات إدارة رحلة الحجيج عبر صحراء نجد وإجراء الترتيبات مع الإمام فيصل بن تركي آل سعود لضمان عبورهم بسلام».

الوثيقة تتطرق أيضاً إلى «عريضة (وجهت) إلى شاه بلاد فارس (في 12 أبريل/ نيسان 1860) من قبل الشيخ محمد نجل خليفة بشأن الملكية الفارسية لجزر الخليج العربي وترتيباته للضرائب التي يجب أن يدفعها الشاه سنوياً ورفع علم الأسد والشمس (العلم الفارسي) على مقر إقامته».

إلا أن محاولات شيخ البحرين كانت تصطدم برفض بريطاني. وتشير نفس الوثيقة إلى رسالة من «إلفينستون جرانت داف» إلى مكتب الهند في 21 أبريل/ نيسان 1869 بشأن وضع شيخ البحرين السياسي وعلاقاته مع شاه بلاد فارس، قائلة «إن استبدال حكم الحاكم المستقل بحكم بلاد فارس يشكل خطراً على سياسة حفظ السلام البحرى في الخليج».

فيما يلى نص الوثيقة؛

رسالة سرية رقم 1399 بتاريخ 1869 من تشارلز جون، سكرتير الحكومة، الإدارة السياسية في بومباي إلى المقيم السياسي في الخليج العربي

المحتوى:

رسالة مرفق بها رسالة سرية من وزير الخارجية للحكومة في الهند عن شؤون البحرين وتطلب معلومات حول زيارة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة والظروف المتعلقة بها.

المرفقات:

رسالة سرية رقم 789 من تشارلز إ. ر. جيردلستون، وكيل وزير الخارجية الممارس للحكومة في الهند، في شيملا إلى تشارلز جون، سكرتير حكومة بومباي، بتاريخ 7 يونيو 1869 مرفقة بها نسخة عن الرسالة رقم 5 من وزير الدولة لشون الهند بتاريخ 30 أبريل 1869.

رسالة موجزة سرية رقم ٥ من دوق أرغيل، (جورج كامبل، دوق أرغيل الثامن، وزير الدولة لشؤون الهند) مكتب الهند إلى سمو الحاكم العام للهند (ريتشارد ساوثويل بورك، إيرل مايو السادس) بتاريخ 30 أبريل 1869 مرفق بها نسخ من المراسلات التي تتناول تفاصيل وجهات نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بوضع حاكم البحرين.

رسالة من إدموند هاموند، وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الدولة، مكتب الهند بتاريخ 16 أبريل

1869 مرفق بها نسخة من ملاحظة من فريق أول الحاج محسن خان بالإضافة إلى ترجمات رسائل من شيخ البحرين.

ملاحظة من الفريق أول الحاج محسن خان بتاريخ 13 أبريل، مفوضية شاه بلاد فارس في لندن (العنوان مكتوب باللغة الفرنسية) مرفق بها ترجمات لرسائل من شيخ البحرين. الرسالة المترجمة عبارة عن نسخة من عريضة قدمها الشيخ محمد، نجل خليفة إلى حاكم فارس يصرح فيها بأن البحرين تابعة لبلاد فارس ولن تخضع بعد الآن إلى الإمام فيصل بن تركي آل سعود وبأنه ينوي حشد القبائل العربية من الكويت إلى مكة بهدف حماية طريق الحجيج المتوجهين إلى مكة. نسختان من الترجمة مرفقتان، نسخة مترجمة من العربية إلى الإنجليزية مباشرة (صص. 184 - 184 وأخرى مترجمة من العربية إلى الفارسية، وفيما بعد من الفارسية إلى الإنجليزية (ص. 185 - 184)

ترجمة رسالة موجهة من الشيخ محمد، نجل خليفة إلى سمو حسام السلطنة (غير مؤرخة) يؤكد فيها على أن البحرين جزء من الأراضي الفارسية وأن سكانها رعايا فارسيون، ويناقش فيها ترتيبات إدارة رحلة الحجيج عبر صحراء نجد وإجراء الترتيبات مع الإمام فيصل بن تركي آل سعود لضمان عبورهم بسلام. الرسالة مؤرخة في 17 رمضان 1276 (9 أبريل 1860) صص. 38-47ظ.

ترجمة عريضة موجهة إلى شاه بلاد فارس من قبل الشيخ محمد نجل خليفة بشأن الملكية الفارسية لجزر الخليج العربي وترتيباته للضرائب التي يجب أن يدفعها الشاه سنوياً ورفع علم الأسد والشمس (العلم الفارسي) على مقر إقامته. مؤرخة في 20 رمضان 1276 (12 أبريل 1860).

رسالة من إلفينستون جرانت داف إلى مكتب الهند في 12 أبريل 1869 بشأن وضع شيخ البحرين السياسي وعلاقاته مع شاه بلاد فارس، وتصرح الرسالة بأن الحكومة البريطانية قد امتنعت حتى الآن عن الاعتراف بمطالبات بلاد فارس تجاه البحرين، والإشارة إلى أن لحاكم البحرين التزامات تجاه بريطانيا فيما يتعلق بقمع الحرب وأعمال القرصنة وتجارة الرقيق، وبأن استبدال حكم الحاكم المستقل بحكم بلاد فارس يشكل خطراً على سياسة حفظ السلام البحري في الخليج. وتشير الرسالة إلى أنه على الرغم من أن دوق أرغيل (وزير الدولة لشؤون الهند) لا يرغب في التخلي عن السياسة، كما لا يرغب في التسبب في حدوث غضب في بلاط طهران ويقترح أنه في حال اضطرار المقيم السياسي في الخليج العربي إلى إثارة موضوع التزام البحرين بالسياسة، فإنه يتعين عليه إبلاغ الوزير البريطاني في طهران أولاً بمعلومات حكومة الشاه متى أمكن.

رسالة من إدموند هاموند إلى وزارة الخارجية في 26 أبريل 1869 مرفق بها مسوّدة رسالة يقترح إرسالها إلى القائم بأعمال السفير الفارسي في لندن.

مسودة رسالة موجهة إلى الفريق أول الحاج محسن خان من إدموند هاموند، مكتب الهند، بتاريخ أبريل ١٨٦٩ بشأن تفاصيل رأي الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمسألة وضع شيخ البحرين. يشمل الوضع تصريحات حول اتفاقيات عقدها شيخ البحرين مع الحكومة البريطانية بهدف التصدي لأعمال القرصنة وتجارة الرقيق والحفاظ على أمن الخليج العربي واقتراح أنه في حالة استعداد الحكومة الفارسية للاحتفاظ بقوة كافية في الخليج لهذه الأغراض، فسوف ترتاح الحكومة البريطانية من مهمة شاقة ومكلفة، والتصريح بأنه في حالة عدم استعداد الشاه للقيام بذلك، فسوف تشعر الحكومة البريطانية حينئذ بأنها مجبرة على الاستمرار في هذه المهمة.

رسالة من إدموند هاموند، وزارة الخارجية، إلى مكتب الهند (موجهة إلى دوق أرغيل) لإبلاغه بأن إيرل كلارندون موافق على الآراء التي تنقلها مراسلات القائم بالأعمال الفارسي.

مراسلات بين مكتب الهند ووزارة الخارجية متبادلة بين إلفينستون جرانت داف من مكتب الهند نيابة عن دوق أرغيل، وزير الدولة لشؤون الهند، وإدموند هاموند من وزارة الخارجية، نيابة عن إيرل كلارندون، وزير الدولة للشؤون الخارجية.

مرآة البحرين تنشر وثائق توظيف «التربية» 64 مُدرساً سعودياً في ظل وجود آلاف الجامعيين العاطلين

الابتدائية والاعدادية والثانوية.

حصلت مرآة البحرين على نسخة من ثلاث وثائق تحوي أسماء 64 معلّماً سعودياً تم توظيفهم من قبل وزارة التربية والتعليم، وقامت الوزارة بتوزيعهم على عدد المدارس

ولم تشر الوثائق إلى تخصصات المعلمين السعودين، وتأتي عملية توظيف المعلمين السعودين ضمن مسارين، الأول هو تعميق الوجود السعودي داخل البحرين، إضافة إلى مسار ملأ هذه الوظائف المستحقة للخريجين البحرينيين الشيعة، عملمين من جنسيات ومذاهب أخرى.

ويمكن اعتبار سياسية إغراق البحرين بالمعلمين السعودين، ضمن سياسية حصار الطائفة الشيعية والتضييق عليها، وقد أظهرت وثائق سربها موقع ويكيليكس جانباً من السياسية السعودية الرسمية في محاصرة البحرينيين الشيعة، والتضييق عليهم بالتعاون مع العائلة الحاكمة في البحرين.

ونفى وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي مراراً أمام البرلمان اتباع وزارته سياسة توظيف العرب والأجانب بدلاً من الخريجين الشيعة في سلك التدريس، وقال في أحد ردوده ذات مرة إنهى خدمات 404 معلماً وافداً.

ويتصاعد الحنق بين آلاف من المواطنين البحرينيين الجامعيين العاطلين عن العمل، الذين

يعتبرون توظيف الأجانب استهتاراً بحقوقهم، وحرماناً لهم من حقهم في التوظيف والعمل في السلك التربوي.

وتعتبر وزارة التربية والتعليم أبرز منفذي سياسة إقصاء المواطنين الشيعة، باعتبارها تحوي نصف موظفي الدولة تقريباً، فقد قامت وزارة التربية بإقصاء فاضح للمتفوقين من أبناء الطائفة الشيعية من حقهم في الحصول على بعثات، وأعطت الكثيرين منهم قبولاً في بعثات هامشية.



في فجر يوم الجمعة 26 يونيو 2015 المصادف للتاسع من شهر رمضان، شنت قوات الأمن حملة مداههات عشوائية على قرية «القرية» الواقعة على شارع الجنبية، طالت الحملة حوالي 15 شابًا بينهم أربعة أطفال: سيد جعفر، سيد عمران، فاضل عبدالعزيز، وعلي حسين. كان بعض الفتية قد قاموا ليلتها بإغلاق الشارع العام (شارع الجنبية) احتفاءاً باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. هذا الفعل في البحرين، يكفي لشن حملة اعتقالات واسعة، وانتظار أحكام سجن قاسية. اليوم العالمي لمساندة ضحيا التعذيب أقرته الأمم المتحدة ليقام في 26 يونيو من كل عام، للتشهير بجرائم التعذيب وتقديم الدعم والتكريم للضحايا والناجيين في انحاء العالم. لم يخطر ببال الطفل سيد جعفر موسى «16 عاما» أن مصادفة حديثه في الهاتف مع صديقه سيد عمران لحظة اعتقاله سيقوده إلى السجن. بعد دقائق معدودة كانت سيارات الأمن تحاصر منزله من كل الجهات، هلع من منظرهم المخيف واحتار كيف ينجو بنفسه، لم يجد ملجأ سوى بيت جد أمه الملاصق لبيته، قفز إليه.

يعاني سيد جعفر من إعاقة في يده تمنعه من الاعتماد على نفسه في كثير من الأمور، فضلاً عن أن يساهم في غلق شارع عام (!)، كما يعاني من مرض الربو الذي يجعل استنشاقه للغازات المسيلة للدموع مشروع اختناق. لم يكن سيد جعفر موجوداً ليلتها في قريته، كان مشاركاً في دورة رياضة الدراجات الهوائية التي امتدت حتى منطقة «الفورمولا ون» ذهابا وإيابا. انتهى

السباق عند الساعة الثانية صباحا، تناول سحوره مع أصدقائه وعاد بعد صلاة الفجر إلى بيته، ليواجه المصير المجهول.

تفاجأت والدة سيد جعفر باقتحام قوات الأمن لمنزلها، قاموا بالتفتيش الدقيق لكل محتوياته وسألوها عن ابنها ومكان وجوده، قبل أن يسلموها إحضارية تفيد بطلب حضوره حالاً لإدارة المباحث الجنائية. غادروا المنزل وإن هي إلا دقائق حتى تفاجأت بهم يعودون مرة أخرى ليقفزوا إلى بيت جده حيث كان يحتمي، وهناك تم اعتقاله ومصادرة هاتفه.

«رأيته مقيد اليدين إلى الخلف يقاد إلى الحافلة» كان هذا آخر ما لمحته والدة سيد جعفر عند اعتقاله، هرعت إليه مسرعة تريد معانقته لكن القوات منعتها، رجعت بقلبها المعصور. تعلم أنه يرتعب خوفاً من هذه القوات: «هو ولدي الوحيد، يتيم الأب من صغره، معاق في يده اليمنى، مصاب بكسر في فكه، يعاني من مرض الربو، كيف له أن يدخل زنازين التعذيب وطوامير السجون»

جال في ذهنها مشاهد مؤلمة عاشتها معه منذ أول يوم في ولادته ولا زالت، فهي من تساعده في لبس جواربه، لبس حذائه، غلق أزرته، فتح المؤكولات المغلفة، والكثير من الأمور التي لا يقوى على إنجازها دونها، بل لا يستطيع مفارقتها كسائر من هم في عمره.

فقد جعفر والده عندما كان في سن التاسعة، لديه أخوات ثلاثة، أخذ على عاتقه أن يقوم بدور الأب ويصبح الرجل المعتمد عليه في البيت، لطالما يكرر على والدته» أنا الرجال في البيت»، اعتمدت عليه والدته في تلبية الكثير من متطلبات البيت وحاجاته، لا يفارق البيت في العادة، يحب أن يكون مع والدته وأخواته، كل ما تحتاجه والدته داخل البيت يقوم به رغم إعاقته: «يغير لمبات الإضاءة، يصلح أقفال الأبواب، يساعد في المطبخ»

في الزيارة الأولى له بعد قرابة 11 يوماً، بكى جعفر كثيراً، لم تفقه والدته ما كان يقوله لشدة بكائه، لكنه ردد: «ضربوني، ضربوني، تفلوا علي» (أي بصقوا في وجهي)، حاولت أمه تهدئته وتذكيره بأنه رجل وقوي، لكنه بقى على الوضع نفسه من البكاء في كل الزيارات التالية.

يطلب منها أن تخرجه من السجن، وأن تأخذه لمكان آخر غير قريته وغير بيته: «لم أعد أريد الذهاب هناك مرة أخرى» يقول لها.

الرياضة الوحيدة التي يعشقها جعفر ويخرج إليها هي ركوب الدراجة الهوائية، اشترك في نادي بني جمرة بدراجته المتواضعة في دورات كثيرة، ولأنه كان جادًا ومواظبا أمّن له النادي دراجة جديدة ذات مواصفات عالية، فكانت آخر مشاركة في هذه الرياضة قبل اعتقاله بساعات فقط.

ببراءة الطفولة أخبر سيد جعفر والدته أن الضابط خيرة بين التهم التي يريد توجيهها له: «ويش تبي أحط لك هجمة لو مراقبة؟»، لكن المفاجأة أن النيابة العامة وجهت له تهمة ثالثة: «قنبلة وهمية»(!). غداً الإثنين 3 أغسطس، ينتظر الطفل جعفر ما ستقرره النيابة، ليس غريباً أن يجد جعفر تهمة أخرى منسوبة إلى إعاقته، أو قنبلة أخرى منسوبة إلى يتمه ومرضه.



انفجــار ســترة؛ قتلــی ومصابــون بــلا صــور ولا فیدیــو!

في الوقت الذي لا زالت فيه آلة الانتقام تدور في سترة، بعد التفجير الذي أعلنت عن وقوعه وزارة الداخلية هناك (٢٨ يوليو/ مّوز ٢٠١٥)، إلا أن الوزارة لم تعرض أي أدلة بشأن الحادث الذي تقول إن اثنين من عناصرها قتلا فيه وأصيب ٦ آخرون أحدهم إصابته بليغة.

واكتفت الداخلية بعرض صور لحافلة قالت إن عبوة استهدفتها، وصور أخرى لسور المدرسة الذي كانت الحافلة المستهدفة بالقرب منه، لكن تلك الصور لم تدعم الرواية الرسمية بل أثارت شكوكا من قبل نشطاء معارضين بشأن وقوع قتلى وجرحى في الواقعة.

ولا تظهر الصور سوى تضرر جزئي في نوافذ الحافلة، في حين لم تلتقط أي صورة واسعة لمحيط الانفجار كما تفعل الجهات الأمنية ووسائل الإعلام في الدول المجاورة عند التعامل مع حوادث مشابهة، واكتفت بالتقاط صور تركز على هيكل الحافلة دون وجود أي قتلى أو مصابين، أو حتى آثارهم.

والحقيقة أن الصور الوحيدة التي نشرت للمصابين في الحادثة، وهي عبارة عن رجل أمن مصاب في رجله، سارعت وزارة الداخلية بنفسها إلى نفيها، وقالت إنها تعود لحوادث سابقة، لكنها لم تعرض أي صورة للمصابين ولم تعلن عن أسمائهم وحتى أسماء القتلى الاثنين الذين قيل إنهما باكستانين.

وشكك مرجع في المعارضة في الرواية الرسمية، وقال «لعل تفجيرا وقع هناك». إلا أن الحديث

عن قتيلين وإصابة ٦ آخرين، يحتاج إثبات (...) نحن بحاجة إلى لجنة تحقيق مستقلة تبحث في الحادثة وغيرها من الحوادث التي راح ضحيتها مدنيون، وهذا ما طالبت به عائلة شهيد العكر قاسم محسن».

وبينها لم تقدم الداخلية أدلة مقنعة للرأي العام بشأن الحادثة كها هو الحال في الحوادث السابقة، سارعت للإعلان خلال أقل من ٢٤ ساعة، عن اعتقالها عدد من المشتبه بهم، واعتقلت ما لا يقل عن 10 أشخاص، بعد ساعات من حصار المنطقة.

وليست المرة الأولى التي تكتفي فيها الداخلية بعرض أدلة يصفها معارضون بـ «الهزيلة»، فقد قالت (14 فبرايـر/ شباط 2014) إن حافلـة تعرضت لتفجير في الديـه غـرب المنامـة دون وقـوع إصابـات، وقامـت بعـرض صـورة يتيمـة للحافلـة تظهـر بعـض الأضرار في هيكلهـا الخارجـي.

وعلى عكس تفجيرات القديح والكويت، لا يتم تبادل أي صور مباشرة للتفجيرات التي تحدث في البحرين، فمواقع التفجير دائما ما تكون في مناطق مطوقة من قبل الأجهزة الأمنية أو يتم تطويقها بشكل سريع بحيث يصعب على أي جهة غيرها الوصول لموقع الحادث.

ففي تفجير مسجد الإمام الصادق في الكويت تم تبادل صور ومقاطع فيديو مباشرة من موقع الحادث على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن بينها صورا لأمير الكويت صباح الأحمد الصباح الذي زار الموقع رغم الظروف الأمنية الخطيرة.

وما زاد من الشكوك في حادث التفجير في سترة تزامنه مع حملة إعلامية أطلقها وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة ضد ما وصفها «التدخلات الإيرانية في الشأن البحريني ودعمها للإرهاب»، وجاء الحدث ليستخدم كدليل على ذلك التدخل بعد أيام قليلة من التحذير منه. وقالت وزارة الداخلية إن المتفجرات مشابهة لتلك التي صادرتها قوات الأمن في مطلع الأسبوع (جاء توقيتها أيضا بعد إطلاق الحملة)، وقالت السلطات إنها كانت مهربة للبلاد من إيران. ونفت وزارة الخارجية الإيرانية ذلك واعتبرته «دعاية إعلامية رسمية»، وقالت إن الحملة التي تشنها المنامة تهدف لتوتبر أجواء المنطقة.



ما هي قصة "مصلى العيد" التابع لأهالي "جدحفص"؟ لماذا كان سببا في تهجّم الشيخ محمد طاهر المدني، رجل الدين المعروف بقربه من النظام، على قرينه، الشيخ محسن العصفور، رئيس الأوقاف الجعفرية؟

به بهجه المتملّق، استطاع الشيخ محسن العصفور، القاضي المعزول، ورجل الدين المنبوذ، الصعود مجددا، وبرز على الساحة، خصما فاجرا لكل رجال الطائفة الشيعية في البحرين، وبالطبع، للجمعيات السياسية المعارضة، التي تقودها "الوفاق".

ظهر من العدم فجأة، في فترة السلامة الوطنية، بتصريحات، يخجل أي رجل دين شيعي من أن يدلي بها في ذلك الوقت. شرعن قتل المواطنين، وغطّى هدم المساجد، وتهجّم على كبار رجال الدين الشيعة علنا، محمّلا إيّاهم مسئولية الدماء. كأنّه كان يقول للنظام "أنا موجود، تحت الطلب دائما، حتى لو كنت مغضوبا عليه".

اتّضح سريعا، أنّه خيار فعّال جدّا. وكان مكانه الأنسب "إدارة الأوقاف الجعفرية" ولّته السلطات عليها، ليبدأ أكثر عصورها ظلمة وفسادا!

لم يكتف العصفور بسرقة أموال الأوقاف، والتصرّف فيها، وفضلا عن طرد موظفين فيها، وإقالة 65 مؤذنا، وتعليق رواتب أمّه مساجد، بل ذهب حدّ طرد أعضاء في مجلس إدارته، لم يروقوا له. كان يعلم أن الملك لن يرفض له طلبا.

على نفقة الأوقاف، طبع العصفور موسوعته المعاد نسخها من مجاميع الأحاديث الشيعية، لم يقرأ أحد مجلداتها الثلاثين، لأنه باختصار لا أحد يعتد بها ولا به. وزّعها على جميع المساجد، وفرض وضعها قسرا في رف صمّمه خصيصا لها، في كل مسجد!

اقرئوني، شئتم أم أبيتم!

لا يهم أن نعدد فضائل العصفور مع النظام. فهو رجل لا يقف فقط في صف تغطية هدم المساجد، ومنع إعادة بنائها في أماكنها، أو تغيير وقفيتها، بل يدفع أيضا بهدم المزيد منها، تحت ذرائع مختلقة. وبسهولة شديدة، تنازل العصفور عن وقفية مسجد الخميس، أعرق المساجد التي تدل على الهوية الشيعية في البحرين.

هو لا يقف فقط في صف إخراج "المآتم" الشيعية من تصنيف "دور العبادة"، لكي يرفع عنها الاستثناء من دفع فاتورة الكهرباء، ثم يتعامل معها بالتصنيف ذاته، حين يستدعي الأمر فرض ولايته عليها، وتحويل مسئوليها للشرطة حين يفعلون ما يتعارض وأوامر ولايته عليها.

هو لم يشارك فقط فيما يسمى بحملة "هذه هي البحرين"، لتلميع صورة النظام في الدول الغربية، ولإظهار الشيعة طائفة راضية أتم الرضا عن هذا النظام. لقد كان أيضا ذراعا طولى، يبطش بها النظام، داخل المؤسسات الدينية الشيعية. لقد زعم أن أموال التبرعات بالمساجد والمآتم تذهب لـ"أعمال التخريب"، ليسرق هذه الأموال أيضا تحت ذريعة "الترخيص".

رفع العصفور، الذي عيّن في أغسطس/ آب 2013، ديون الأوقاف الجعفرية إلى 7 ملايين دينار. كيف لا، وقد استأجر لنفسه سيّارة "لكرس" بقيمة 650 دينارا شهريّا، تدفع من أموال الأوقاف، دون سند قانوني!

حاول العصفور أن يتحكّم بخروج مواكب العزاء الشيعية، وحوّل أمّة مساجد إلى الشرطة لانتقادهم إياه في خطب الجمعة، وكسر باب جامع رأس الرمان لينزع راية دينية من أعلى منارته، قطع الكهرباء عن مقبرة "المالكية"، وبدّل أقفال مصلّى رأس رمّان، ليسيطر عليه، ثمّ سمّى إحدى الصالات الوقفية الجديدة باسمه!

كبرياء جريح: ملفوظ حتى في عائلته

يريد العصفور أن ينتقم لغروره وكبريائه المجروح. هو ملفوظ داخل طائفته تماما. ملفوظ حتى داخل العائلة. كان مغضوبا عليه، حتى من عمّه الراحل، رجل الدين المعروف الشيخ أحمد العصفور. روى مقرّبون أن الشيخ أحمد طلب رسميا من الملك أن يمنع تعيين ابن أخيه على رأس الأوقاف. كان على يقين بأنّه فاسد مفسد!

في قضية "مصلّى العيد"، سيظهر مجدّدا أن محسن العصفور، ليس سوى "فاسد مفسد شمّ الجميع رائحة سرقاته وفساده" على ما يعبّر أحد رجال الدين، الذي تحفّظ على ذكر اسمه.

ما الذي أثار موضوع "مصلّى العيد" والولاية عليه فجأة؟ استضاف المصلّى قبل مدة فعالية "يوم التكليف" بحضور ألف طفل وطفلة، برعاية من جمعية التوعية الإسلامية، المحسوبة على المجلس الإسلامي العلمائي، وبحضور عالم الدين البارز السيد عبد الله الغريفي.

كان هذا هو سبب الاستنفار، الذي تقف خلفه السياسة. لا شك أن السلطات قد قرّعت العصفور، ومن قبله الشيخ محمد طاهر المدني، على هذا العمل. وانتهى الأمر، بتكليف العصفور بالتصرّف، فانتقم لنفسه، حتى من الجماعة المحسوبة عليه.

العصفور رأس حربة، يرمي بها النظام، كل خصم، وكل متهاون. لم يكن الشيخ محمد طاهر ليرضى عن هذه الفعالية بالطبع، كان منزعجا، لكن العصفور، استغل الحدث، واستغل نفوذه المتصاعد، وبادر بسحب المصلّى منه، وتأجيره من طرف الأوقاف، على المستأجر نفسه، فاشتعل النزاع بين الاثنين!

مصلَّى العيد؛ الأرباح لمن؟

مصلى العيد لأهالي جدحفص، هو قطعة أرض مفتوحة مسورة تقع في قرية جبلة حبشي، قامت وزارة العدل ببناء صالة على ثلثها تقريبا لإقامة صلاة الجمعة فيها في وقت بناء جامع جدحفص وذلك بطلب من الراحل الشيخ سليمان المدني.

بعد اكتمال بناء جامع جدحفص لم يعد للصالة فائدة عملية، فبقيت معطلة منذ توفي الشيخ سليمان المدني في العام 2003، فقام ابنه

محمـد طاهـر بتأجيرهـا بعقـد غـير رسـمي عـلى (ش-ع) للاسـتثمار، لتقسـم الأربـاح بنسـبة %60 للمسـتأجر، و%40 للمؤجـر.

استمر الأمر على هذا الحال ١٢ سنة تقريبا.

في خطبة الجمعة بتاريخ 30 رمضان الماضي (17 يوليو/قوز 2015)، هاجم الشيخ محمد طاهر المدني إدارة الأوقاف الجعفرية والمستأجر (ش-ع).ادعى طاهر أن أرض مصلى العيد وقفها جده الشيخ محمد على المدنى على صلاة العيد.

وبحسب المصدر فإن هذا الادعاء خلاف المنقول عن رجال ثقة سمعوا من الشيخ سليمان المدني أنه قال: "لاتوجد وقفية لمصلى العيد، وإنها هي أرض تم تسويرها من قبل المؤمنين بأمر من الشيخ عبدالحسن آل طفل وخصصت لصلاة العيدين".

يقول رجل الدين إن "ادعاء الشيخ محمد طاهر أنه القيم على مصلى العيد والمتولي له، هو كادعائه أنه القيم والمتولي على جامع جدحفص الذي لاشك في وقفيته". ويضيف "هي مجرد دعاوى غير مستندة للدليل الذي هو الوقفية المتضمنة لذلك، والغرض منها السيطرة على كل مفاصل جدحفص كما بالنسبة للجامع حيث عنعون أي أحد من إقامة الفعاليات الدينية حتى الصلاة في أثناء سفره منذ بنائه وحتى اليوم وكأنه من الأموال الخاصة التي تورث".

يقول رجل الدين، إنه رجع لسجل السيد عدنان الموسوي، المؤسس للأوقاف الجعفرية في البحرين، والذي شمل كل الأوقاف في وقته، ثم اعتمد كمصدر رئيسي لإثبات الوقفيات في مدن البحرين وقراها، فلم يجد ذكرا لوقفية مصلى العيد، مع أنه ذكر كل وقفيات قرية جبلة حبشي، لافتا إلى أن الشيخ محمد علي المدني (جد الشيخ محمد طاهر) كان مرافقا وكاتبا عند السيد الموسوى.

الشيخ محمد طاهر قال في خطبته إن قيام إدارة الأوقاف بتأجير مصلى العيد للاستثمار هو سابقة خطيرة وهو تصرف في الوقف على غير ما وقف له. أما رجل الدين (المصدر) فيصف هذا الكلام بـ"المغالطة الواضحة" وأنها "خداع للبسطاء"، موضحا أن طاهر "ادعى أن الأوقاف قامت بتأجير مصلى العيد والحال أن الذي تم تأجيره هو الصالة وليس أرض المصلى".

ورأى رجل الدين أن الشيخ محمد طاهر تعمد عدم ذكر الصالة المؤجرة من أجل كسب تعاطف الناس، ولئلا ينكشف أمره، لأنه هو أول من قام بتأجير الصالة على نفس الشخص المستأجر للاستثمار.

وأوضح رجل الدين "إذا كانت الأرض موقوفة للصلاة فقط - كما ادعى - فكيف جاز له تأجيرها للاستثمار طيلة السنوات السابقة؟ وأين ذهبت كل الأموال التي استلمها من المستأجر؟".

وأضاف "إن كان ذلك محرما لأنه تصرف في الوقف على غير ما وقف له، فهو حرام عليه وعلى الأوقاف بلا فرق بينهما".

وفضلا عن ذلك، اتهم رجل الدين (المصدر)، الشيخ محمد طاهر، بأنّه سجل سابقة خطيرة باستغلاله لمنبر الجمعة من أجل تصفية حساباته الشخصية مع من يختلف معهم وقال "اليوم تم التهجم على أفراد وغدا يأتي دور آخرين ممن عكن أن يختلف معهم".

ورأى رجل الدين، أن الشيخ طاهر "تهجّم على إنسان مؤمن" (المستأجر) وشهّر به، وأسقطه اجتماعيا من على منبر الجمعة، بل ودعا إلى مقاطعته ومقاطعة الوقف وتعطيله".

وبخصوص تـصرّف إدارة الأوقاف، وبيان رئيسها محسن العصفور، يقول رجل الدين إن "إثبات فساد إدارات الأوقاف المتعاقبة وتضييعها للأمانات التي تحت يدها لا يحتاج إلى أدنى جهد".

ويضيف "قضية مصلى العيد خير شاهد على ذلك، فإنه وإن كان ما ذكر في بيانها كله صحيح إلا أنه كيف عكن تبرير ترك الأرض تحت سلطة شخص ليس عنده ولاية شرعية طول هذه المدة يؤجرها ويستلم ربعها فلا تحرك الأوقاف ساكنا؟!".

ويشير إلى أن إدارة الأوقاف حتى وبعد أن سحبت الصالة من يد الشيخ محمد طاهر وجماعته "الذين تسلطوا على جدحفص" ووقعت العقد الجديد مع نفس المستأجر، لم تطالبهم عما استلموه من الإيجارات طيلة السنوات السابقة.

ويعلق بقوله "الله وحده العالم بعدد الأوقاف التي حالها كحال مصلى العيد وصالته".

يختم رجل الدين مهاجما العصفور والشيخ طاهر "أين هذه الغيرة من 38 مسجدا "لاشك في وقفيتها" تم هدمها من قبل حكومة البحرين في 2011 ولازال أكثرها مهدوما حتى اليوم؟! وأين غيرتكم عن مئات الأراضي والوقفيات التي لم تسجل، والتي تم نهبها من قبل المتنفذين؟! لماذا لم نسمع منكم



في سبتمبر/ أيلول 2009 أفرجت السلطات الاسكتلندية عن الليبي عبدالباسط المقرحي المتورط بتفجير طائرة أمريكية فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية رغم تورطه في مقتل 270 راكبا، وذلك لدواعى إنسانية كما برر القضاء الاسكتلندي الأمر في وجه موقف أمريكي رافض بشدة.

«طلب الشفقة»، كما هو معروف في القضاء، لا محل له في أروقة المحاكم البحرينية، لأنه ليس هناك من معتقل يستحق الشفقة، فبمجرد أن تكون معارضا للنظام فأنت تستحق أشد العقوبات، ولو أدى ذلك إلى موتك في السجن أو عجزك الكامل عن أي فعل.

حسين علي القصاب (36 عاما) واجه العجز التام عن الحركة بعد أن فقد الإحساس بكلتا رجليه ودب الضعف في يده اليمنى، هو الآن يعتمد على مساعدة الآخرين ويتم نقله على كرسي متحرك جراء التعذيب الذي تلقاه منذ لحظة اعتقاله بالقرب من منزله في (14 فبراير/ شباط 2015).

وجد المقرحي شفقة الاسكتلنديين قبل أن يجدها القصاب في بلاده. ورغم تورطه بقتل 270 شخصا كان بمقدور الليبي أن ينزل من سلم الطائرة الذي أقلته إلى العاصمة الليبية طرابلس، إلا أن القصاب تم نقله لمستشفى السلمانية عاجزا تماما عن الإحساس برجليه. وبعد أن تأكدت سلطات بلاده (27 يوليو/ تموز 2015) أنه انتهى ولن يكون بمقدوره أن ينضم لـ «خصومها»،

أخيرا قررت الإفراج عنه.

5 أشهر في قبضة الأجهزة الأمنية كانت كفيلة بأن تجعل من شاب يافع عاجزا مقعدا، وكانت لحظات اعتقاله الأولى كفيلة بكل ذلك. كان خارجا من منزله في أبوصيبع في الذكرى الثالثة لانتفاضة 14 فبراير/شباط، قبل أن تلقى عليه قوات الأمن قنبلة صوتية.

كانت أصوات استنجاده بأهله تُسمع، إلا أن القوات التي أحاطت به ركلا وضربا منعت أي أحد من الوصول إليه، كانت زوجته تسترق النظر من إحدى نوافذ المنزل «صار كالكرة تحن أقدامهم، وعبثا حاولت عمته الوصول إليه بعد أن أغمى عليه».

انقطع التواصل بينه وعائلته بعد اعتقال دام خمسة أيام، لتكتشف بعد إذ أن ابنها يرقد في مستشفى القلعة، وبعد السماح له بالاتصال بعائلته أخبرهم بأن حالته الصحية سيئة جدا. وتمكنت في (25 فبراير 2015) بعد مضي 12 يومًا على اعتقاله، من رؤيته «كان لا يـزال بمستشفى القلعة، يشكو عدم قدرته على المشي، ومن آلام شديدة بمنطقة الحالب نتيجة ما تعرض له من ضرب وحشي».

ورغم طلب الطبيب إبقاءه في مستشفى القلعة لمتابعة العلاج إلا أن الداخلية أمرت بنقله في اليوم التالي إلى سجن الحبس الاحتياطي في الحوض الجاف، بعد أن رمته بدائها وانسلت: القصاب متهم بالإعتداء على عسكرين! وما تقوله الأجهزة الأمنية في البحرين لا يمكن الرد عليه.

بدأت الخطة الثانية لإنهاء الخصوم كما تعتبرهم السلطات، التعذيب ثم مرحلة الإهمال من العلاج، ولكن هذه المرة على مرأى ومسمع من النيابة العامة والقضاء. لم تأخذ «الشفقة» محلها من المؤسسة العدلية التي كان يلتمس منها القصاب توفير العلاج وحمايته من الموت.

في (10 مايو 2015) أجبر على المثول أمام القاضي رغم عجزه عن ذلك، لم يستطع القصاب صعود سلالم المحكمة الطويلة فسقط وتعرضت يداه لكدمات خطيرة، لم يكن بعدها ليتمكن من حضور جلسات

المحاكمة الأخرى، لكن القاضي لم «يشفق» وترك القصاب يواجه قدره.

لقد أوشك على العجز، ونقل (9 يونيو 2015) إلى السلمانية بعد أن فقد الإحساس بساقه اليسرى تماما، وأصبح يستعين بيديه لتحريك ساقه اليمنى، ومكث هناك حتى قارب على «الشلك»، حينها فقط أعلنت الداخلية: «إخلاء سبيل»!

أخلت سبيله لكن هناك العشرات من المعتقلين الذين يواجهون مصير «القصاب» أو مصير الشهيد جعفر الدرازي الذي قضى بعد التعذيب وحرمانه من العلاج، وبكل بساطة أعلنت الداخلية (٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٤) أن الموقوف الدرازي توفي أثناء علاجه!



الشيخ محمد صنقور: تفجير سترة مدان لكنه لا يبرر الانتهاكات وازدراء الطائفة الشيعية



"الصحة" تستقطع علاوات النوبة والخطر من الموظفين



خطيب جمعة طهران: البحرين تحولت إلى سجن كبير



وزارة التربيـة تصـدر قـرارات بترقيـة 30 معلـماً وتربويـون ينتقـدون غيـاب الشـفافية



النائب السلفى بوحسن يقاضى صحيفة الوسط



"رجب": هناك قناعة لدى الجانب الرسمي بضرورة الخروج من مستنقع الأزمة



البحرينيـة لحقـوق الإنسـان: 60 مسـيرة و42 معتقـل في الأسـبوع الأخـير مـن يوليـو



وزير الخارجية: الاجتماع الخليجي- الأمريكي رفض الدعم الإيراني للإرهاب في البحرين



"الإعلام" توجّه إنذاراً لصحيفة الوسط





قبول عضوية جمعية المعلمين في المجلس التنفيذي للدولية للتعليم



مجلس الوزراء يوجه إلى اتخاذ إجراءات ضد صحيفة الوسط



"النواب": مشاركة "بوحسن" في اجتماعات "مجاهدي خلق" شخصية



رفع الدعم عن الكهرباء بعد اللحوم: 8 آلاف وحدة من الكهرباء لـكل أسرة



عبر رسالة رسمية.. نقابة بتلكو تمضي في خطوات الانفصال عن الاتحاد العام للنقابات



الوطنيــة لحقــوق الإنســـان تقــرر حضــور جلســة اســتئناف محاكمــة الشــيخ عــلى ســلمان



للمرة الثالثة منذ 2012: اعتقال صديقة البصري من مطار البحرين الدولي



مركز البحرين لحقوق الإنسان: اعتقال صديقة العلوي ضمن الاعتقالات التعسفية بعد تفجير سترة



هيئة النفط والغاز البحرينية: مراجعة دعم الكهرباء والماء والجازولين والكروسين والديال ستعلن ما إن تجهز





علي عبدالكريم مرزوق: 3 سنوات من الاختباء أنهتها مداهمة منزل عدينة حمد



نقابة بتلكو: لا قرار نهائي بالانسحاب من الاتحاد العام والرسالة للاستفسار فقط



"التربية" تعلن رفضها تظلمات الطلاب الشيعة في البعثات



منتدى البحرين: 65 مداهمة و35 معتقلاً حصيلة الحملة الأمنية في سترة



الإفراج عن بلدي "الوفاق" السابق صادق ربيع بعد توقيفه في مطار البحرين



هيئة شؤون الإعلام تقرر وقف صدور وتداول صحيفة "الوسط"



Suprantifue in Pacific Consultation in the Con